

هذه الأطروحات مناقشات في صميم العمل المرطلي مما أدى الى فقدان المقدرة على التمييز بين الثوابت والمتغيرات ، والى اعادة ترتيب الاولويات بدون بروز أية دلائل على وجود بوادر تغيير في المنطقة تستوجب اية اعادة نظر اساسية في الترتيب القائم لاولويات الثورة الفلسطينية . وقد تذرغ المحاورون ، بأن ثمة تغييرات حصلت في الواقع العربي — وبالتالي لا بد للثورة الفلسطينية ان تأخذ اجراءات تخفف من وطأة سلبيات هذا التغيير من جهة وتستفيد من أية تنازلات يمكن لهذا التغيير أن يقدمه للثورة نتيجة ضغط الانظمة القريبة لها . وقد بدا الحوار وكأنه يبدأ من موضعين : الاول ان الثورة الفلسطينية يجب ان تأخذ بعين الاعتبار ان المتغيرات الدولية — خاصة فيما يتعلق بالتقارب الاميركي — السوفياتي ، والى حد أقل بالتقارب الاميركي — الصيني — تفرض عليها ان تبقي خطها الاستراتيجي مستهدفا التحرير الكامل ، بحيث يجيء هذا الهدف من خلال تصور علمي واضح للمراحل التي لا بد للثورة من المرور بها قبل الوصول الى هدفها . ويستحضر هؤلاء المحاورون تجربة فيتنام التي انتصرت ثورتها دون ان ينحقق التحرير الكامل ، بل ان انتصار الثورة كان يتحقق بمجرد توسيع رقعة الجبهة الوطنية الديمقراطية في المناطق المتحررة . هذا بدوره كان يؤدي في فيتنام — وكما هو مقترح ان يؤدي في الشرق الاوسط — الى تبديل موازين القوى لدرجة تتمكن الثورة من ايجاد الظروف الملائمة لتحقيق اهدافها المرطبية باستمرار . ومع ان التشبه بالثورة الفيتنامية فيه الكثير من الاضاعة لطريق الثورة الفلسطينية الا ان اعتماد سياسة التمرحل وتوسيع رقعة التحرير كانت منطقية ومطلوبة من حيث ان المجابهة — وان كانت أيضا مع الوجود المباشر للامبريالية الامريكية — كانت ولا تزال اساسا مع القوى الرجعية الحاكمة من داخل اطار الانتماء الوطني الموحد . اما الثورة الفلسطينية فليست في الموقع الذي يجيز لها مثل هذا الاستنتاج الآلي لان اسرائيل من حيث تركيب بنيتها الاستيطانية ومؤسساتها المندفعة نحو التهويد وازالة الوجود العربي لا يمكن ان ترضى بتسوية مرطبية حتى ولو جاءت هذه التسوية حصيلة تغير في موازين القوى — لان هذا التغيير سيجيء بنتيجة ذلك معاقل الكيان الاسرائيلي من حيث هو بنية هيكلية . حتى عندما يتم هذا الهدف فان الثورة تكون عندئذ قد تجاوزت مراحل متعددة نحو التحرير ويصبح التوافق مع السكان اليهود معضلة دستورية ادارية وليست مسألة مجابهة مصيرية . يتراءى لنا اذن ان التحدي الاسرائيلي يستحضر معه اوجها من التجربة الفيتنامية ومن التجربة الجزائرية بالاضافة الى المميزات الفردية للتحدي الاستعماري الصهيوني . ورغم ان الدعوة الى تمرحل الاهداف الثورية لا تشكل بحد ذاتها انحرافا عن خط الثورة فان طرح بدائل مختلفة عن خيار التحرير الكامل في ظرف تقفل فيه كل ابواب الاستفادة من المتغيرات الدولية والعربية امام الثورة ، يدفع بالثورة الى المزيد من التمسك بوحدتها الوطنية وانضباطية موافقها كي يكون الاستقطاب بينها وبين التحرك العربي الراهن كاملا وواضحا وبالتالي يفوت على هذا التحرك فرص انجاز مهماته في تثبيت النظام الاردني واستدراج الامة العربية نحو المزيد من الترددي ومن ترسيخ عوامل التجزئة وما يتبع ذلك من تمكين المحور الامبريالي — الاسرائيلي من الهيمنة ، والرجعية العربية من استعادة انفاسها والتسلط على مقدراتنا .

هذا بدوره يجب ان لا يعني الحيلولة دون طرح الخيارات المتغيرة امام الثورة الفلسطينية ليصار الى بحثها بدقة علمية وبروح الوحدة الوطنية بدلا من الطرح الجاف والمرتزم الذي يفتعل المساجلة بدلا من الحوار والذي يطرح افكاره كأنه يغلغلق باب المناقشة . ولعل الالتباس القائم في مؤسسات اعلام الثورة يجعل طرح البدائل لمواجهة المتغيرات وكأنه انعكاس لاختلافات مبدئية بدلا من ان يكون الطرح — كما يجب ان يكون — بمثابة اوراق عمل للمناقشة الحرة الشاملة . هذا بدوره يجعل قضية الاعلام